

مؤرخ في 6 جويلية 1984 يتعلق بأحداث محكمة استئناف بالمنستير

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد إطلاعنا على الأمر المؤرخ في 8 أوت 1966 المتعلق بضبط قانون الإطار بوزارة العدل وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمنتها وعلى القانون عدد 29 لسنة 1967 المؤرخ في 14 جويلية 1967 المتعلق بنظام القضاء والمجلس الأعلى للقضاء والقانون الأساسي للقضاء وعلى جميع النصوص المنقحة أو المتممة له وخاصة على الفصل 2 منه

وعلى الأمر عدد 1063 لسنة 1974 المؤرخ في 28 نوفمبر 1974 المتعلق بتنظيم وزارة العدل

وعلى رأي وزير العدل والمالية

وعلى رأي المحكمة الإدارية

أصدرنا أمرا هذا بما يأتي :

الفصل 1 - أحدثت محكمة استئناف بالمنستير يشمل نظرها ما يستأنف من الأحكام الصادرة من المحكمتين الابتدائيتين بالمنستير والمهدية

الفصل 2 - يضبط مرجع نظر المحكمة المذكورة

أصدرنا أمرا هذا بما يأتي :

الفصل 1 - وقعت المصادقة على الاتفاقية الملحقة بهذا الأمر والمبرمة بتونس في 3 جويلية 1984 بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي التونسي قصد ضبط شروط إصدار الرستوم التي تكتتبها الخزينة مقابل قرض طويل الأمد بمبلغ ثمان مائة ألف دولار أمريكي (800 000) عقده البنك المركزي التونسي باسمه

الفصل 2 - وزير المالية ومحافظ البنك المركزي التونسي مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وصدر بقصر صقانس في 11 جويلية 1984

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة